KnE Social Sciences
AICHS
Third International Conference on Human Science
Volume 2023

Knowledge E
enriching | engaging | empowering

Research Article

مصادر السماع القرآنية وغيرها عند أبي حيان الأندلسي(ت 745هـ) في كتابه (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك)

The Sources of Hearing According to Abu Hayyan Al-Andalusi 745) A.H.) (Al-Salik's Approach in Speaking of the Alfiya of Ibn Malik)

Corresponding Author: Noor Abdullah Jassim; Email: Nour.Abdullah@uofallujah .edu.iq

Published 13 March 2023

Publishing services provided by Knowledge E

© Adnan Juma Odeh. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use and redistribution provided that the original author and source are credited.

Selection and Peer-review under the responsibility of the AICHS Conference Committee.

نور عبدالله جاسم أ.م.د. عدنان جمعة عودة

جامعة الفلوجة/ كلية العلوم الإسلامية جامعة الفلوجة/ كلية العلوم الإسلامية

الملخص

لا ريب في أن النصوص المسموعة أو المنقولة تحظى بقيمة عليَّة وأثر قوي في إثبات اللغة وتوثيقها، فهي أصل مهم من أصول النحو، وقام هذا الأصل مع قيام النحو العربي، طيلة مرحلة التقعيد تطبيقيًا ، ثم شاء النحاة بعد أن كثر التأليف في علم النحو أن يُنَظّروا لهذا العلم ويضعوا حدودهُ، ويرسموا إطارهُ العام ، فتعاضد التنظير والتطبيق خدمة للغة، ولا سيما علم النحو، فظهرت الأدلة التي تفرعت في إثبات الأحكام اللغوية والنحوية، القائمة على الحجة والبرهان ؛ بما يوجه عقول النحاة، وفق الآراء التي آمنوا بها، واستنبطوا منها الأسس التي بنوا عليها أحكامهم. ومن هذا المنطلق اهتم البحث بالوقوف على كتاب: (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك) لأبي حيان الأندلسي، أحد علماء النحو البارزين، وغايتنا دراسة مصادر أصل من أهم أصول النحو وهو السماع، فقامت هذه الدراسة على توطئة فيها مفهوم السماع لغة واصلاحا وقيمة السماع وحدوده، وموقف أبي حيان منه، ثم ثلاثة مطالب، كان المطلب الأول خاصاً بالقرآن الكريم، و جعلت المطلب الثاني خاصاً بالحديث الشريف ، وأما المطلب الثالث والأخير؛ فيتعلق بكلام العرب، وقد تناولت مفاهيم ما سبق تعريفا وتأصيلاً، ثم موقف أبي حيان واستدلالاته، القائمة على النصوص الموثقة من كتابه، ثم أثبتنا أهم نتائج الدراسة في نقاط، احتوتها خاتمة للبحث ، ونسأل الله التوفيق ومزيد السداد .

الكلمات المفتاحية: (ألفية، أبي حيان، السالك، السماع، ، مصادر، منهج)

Noor Abdullah Jassim, Asst. Pro. Dr. Adnan Juma Odeh

University of Fallujah/ College of Islamic Sciences

Abstract

OPEN ACCESS

Undoubtedly, the audible or transmitted texts have a high value and a strong impact in proving and documenting the language, as it is an important origin of the grammar. This origin was established with the establishment of Arabic grammar, throughout the stage of application. After increasing the authorship in grammar's science, the grammarians wanted to theorize this science, set its limits, and draw its general framework. Therefore, theorizing and application are supported in the service of language, especially the science of grammar, which was evident enough in proving linguistic and grammatical rulings, based on argument and proof; to guide the minds of grammarians according to the opinions that they believed in, and deduced from them the foundations on which they built their rulings. From this perspective, this research was concerned with the book: Al-Salik's Approach of Speaking to the Alfiya of Ibn Malik) by Abu Hayyan Al-Andalusi, one of the famous grammarians. Our aim is to study the sources of one of the most important principles of grammar, which is listening, so this study was based on an introduction to the concept of listening as a language, reform, the value of listening and its limits, and Abu Hayyan's position and inferences, which are based on the documented texts of his book; followed-by the three demands. The first requirement was specific to the Holy Qur'an, and I made the second requirement specific to the noble hadith, and the final requirement was related to the speech of the Arabs. The concepts of the above were defined and rooted. Then we proved the most important results of the study in points, which were contained in a conclusion to the research, and we ask God for success and more rectitude.

Keywords: Alfiya, Abu Hayyan, Al-Salik, Al-Sama`a, sources, method

بسم الله الرحمن الرحيم

المقِدّمة

الحمدُ لله الذي أشرقت بنورهِ الظلمات ، ونصلي ونسلم على صفّيهِ وحبيبهِ من الخلق أجمعين سيدنا محمد الهادي البشير، الذي تفرد بفصاحة الكلام وجوامع الكلم، وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد: فلا يخفى على دارس العربية ما للسماع من دور بارز وقوي في إثبات اللغة وتوثيقها، ويعد السماع من بين أبرز ما تحتاجه العلوم العربية ؛ نظراً إلى أهميته في تحديد المصادر والأدلة التي اعتمدها النحاة في التقعيد النحوي، بحيث يشتمل على مجموعة من الأدلة النحوية، بمعنى أن هنالك مجموعة من الأسس والمقومات التي بُني عليها هذا النحو في كثير من مسائله. والسماع من أهم أصول النحو التي اعتمدها النحاة في تقرير الحكم وإثباته معتمدين في ذلك على الأدلة الصحيحة، والحجج والبراهين السليمة، ومجمل هذه الأصول : (السماع، والقياس،

والعلــة -- كونها متعلقة بالقياس- واستصحاب الحال، والإجمــاع(، ولتنوع الأصول وسعتها ؛ اكتفينا بدراسة مصادر السماع عند واحد من أهم أعلام العربية ؛ بما له من قصب السبق في ميدان التأليف اللغوي والنحوي، ولا سيما في كتابه : (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك) وهو أحد الشروحات التي قامت على ألفية ابن مالك ، وقد وجدنا له رؤية واهتماماً خاصاً بمصادر السماع من القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب ؛ فعُقدت النية لدراسة رؤيته حول هذه المصادر، فكان البحث بعنوان:((مصادر السماع عند أبي حيان الأندلسي - ت 745هـ - في كتابه : منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك)) .

واقتضت طبيعة الدراسة أن تُقسم ابتداءً على مقدمة فتوطئة ؛ بيَّنا فيها مفهوم السماع وقيمته، وحدودهن وموقف أبي حيان منه ، ثم الشروع في ثلاثة مطالب، فكان المطلب الأول متعلقاً بالقرآن الكريم، وكان المطلب الثاني خاصاً بالحديث الشريف، فيما كان المطلب الثالث مخصَّصاً لكلام العرب، متناولين استدلالات أبي حيان -- رحمه الله -- وموقفه من مما ذُكِر، ثم ختمنا البحث بأهم النتائج التي استخلصناها، ومثبتين -- بعدها - مظان الدراسة بقائمة المصادر، التي وثَّقنا منها نصوص البحث ، فإن كُنّا أصبنا في عملنا فبتوفيق من الله وتيسيره وفتحه، وإن أخطأنا فمن أنفسنا القاصرة، راجين من الله العفو والعافية، وحسبنا أننا حاولنا النظر واجتهدنا ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

توطئة

تعريف السماع وموقف أبي حيان منه

أولًا: تعريف السماع:

السماع في اللغة : الإصغاء، وأصل الفعل سمع سمعًا، ويقصد به تارة الأذن، وتارة فعلها كالسماع، وتارة الفهم، وتارة الطاعة، وغير ذلك، والسماع من السمع وهو حس الأذن وما وقر فيها من شيء تسمعه ، وهو الذكر المسموع ، ويكون للواحد والجمع(1) .

أمّا في الاصطلاح ؛ فقد تنوعت أنظار النحاة والصرفيين حوله، فابن الأنباري ذكر أنه:" الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حدِّ الكثرة"(2) ،وعرفه الجرجاني بـ:" ما لم يذكر فيه قاعدة كلية مشتملة على جزيئاتها"(3) بل يتعلق من أهل اللسان العربي ويتوقف عليه .

ثانيًا: قيمة السماع:

والسماع هو الأصل الأول في بناء القواعد النحوية، وكل أصول الصنعة الأخرى تعتمد عليه؛ لذا لم يجد العلماء الأوائل - الذين عنوا بتقعيد اللغة - بدًا من الارتحال إلى البادية ومعايشة الأعراب، وأخذ المادة اللغوية من أفواههم، كالخليل والكسائي عندما أخذا من بوادي نجد والحجاز وتهامة، وتوجها الى تلك البقاع؛ ليأخذا اللغة من منابعها(4) .

ثالثًا: حدود السماع:

اهتم النحاة بالسماع اهتماما كبيرًا ولجأوا إليه في تدوين قواعد لغتهم، يدفعهم إلى ذلك الرغبة في الحفاظ عليها، فهي لغة القرآن الكريم، والحديث الشريف، وبها تُستنبط أحكام الشريعة . وبعد امتزاج الحضارة الإسلامية بالحضارات الأخرى، في العراق والشام وغيرها، ودخول عناصر غير عربية بين العرب ؛ فسدت ألسنة الناس، وظهر اللحن وفشا ؛ فلم يجد النحاة والرواة بُدًا من مشافهة العرب الخُلَّص، الذين لم تُشب ألسنتهم شوائب الحضارة، ومن ثم أخذ النحاة يجرون الانتقاءات، ويجعلون السماع في أطر ثلاثة: مكانية، وزمانية واجتماعية.

رابعًا: موقف أبي حيان من السماع:

السماع مقدم على كل أصل عند أبي حيان ، يقول:"وقد اطلعت على جملة الألسن، كلسان الترك، ولسان الفرس، ولسان الحبش وغيرهم، وصنفت فيها كتبا في لغتها ونحوها وتصريفها، واستفدت منها غرائب، وعلمت باستقرائها أن الأحكام التي اشتملت عليها لا تحتاج إلى تعليل أصلاً، وأن كل تركيب كلي يُحتاج فيه إلى نص من السماع، وأنها لا يدخلها شيءٌ من الأقيسة، وإنما يقال من ذلك ما قاله أهل ذلك اللسان"(5) . ويعتمد أبو حيان من السماع ما توافرت فيه ثقة النقل وفصاحة الأصل، وعند الاختلاف في مسألة من المسائل يرجّح السماع عند العرب، فما وجد منقولًا عنهم أخذ به وما لم ينقل من لسانهم طرحه(6) ؛ وعليه فإن أبا حيان ينظر إلى السماع على أنه من أوثق الأدلة التي يحتكم إليها.، ومن ثَمَّ يعدُّهُ الأساس الذي تبنى عليه القواعد، ولهذا لم يكن يختار مذهبًا أو رأيًا يخالف السماع، فإن تعارض السماع والقياس أخذ بالسماع وترك القياس، ولهذا وقف في وجه البصريين وقواعدهم إذا كانت غير مؤيدة بالسماع، وإن كان القياس يؤيدها ويسندها، ولم يقف أبو حيان هذا الموقف نفسه مع سيبويه، مع تقديره واحترامه للجميع ؛ فآراء سيبويه عند أبي حيان هي الصحيحة والراجحة ؛ لأنه كان يعتمد على السماع في بناء القواعد والأحكام ، فإذا لم يسمع سيبويه الرأي عن كلام العرب، توقف عنده أبو حيان.

ومن نافلة القول أن النحاة كانوا"يسمون المادة المسموعة (الفصيح)، يقصدون النصوص التي تتسم بالنقاء اللغوي، وعدم التأثر بلغة الأمم المجاورة ، وكانت هذه النصوص المأثورة تقع في ثلاثة أنواع : القرآن الكريم وقراءته ، والحديث الشريف ، وكلام العرب الفصحاء(شعرًا كان أم نثرًا)" (7).

المطلب الأول

القرآن الكريم

القرآن الكريم: هو الكلام المعجز المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم المكتوب في المصاحف المنقول بالتواتر المتعبد بتلاوته(8)، والقرآن كتاب ختم الله به الكتب السماوية، وأنزله على نبي ختم الله به الرسل والأنبياء بدين عام خالد ختم به الأديان، فهو الكتاب المعجز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وقد تكفل الله بحفظه بدليل قوله (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) (9) فهو الأساس الأول الذي تقوم عليه عقيدة المسلمين وعباداتهم عليه، وهو شفاءٌ لما في الصدور، وحجة قاطعة واجب العمل به عند جميع المسلمين(10)، فهو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة، فليس هناك شك في أنه ذروة الفصاحة العليا في أنقى أصالتها (11)، ويحق قول القائل بأنه:" الينبوع الصافي والمعين الذي لا ينضب للشواهد الصحيحة الفصيحة"(12). ومن هنا اتفق العلماء أن القرآن الكريم هو الأصل الأول من أصول الاستشهاد في اللغة والنحو ؛ لأن لغة القرآن من أفصح لغات العرب واسهلها(13)؛ ويُعدُّ القرآن الكريم مصدرًا مهما من مصادر السماع، فالنصوص القرآنية تعد في طليعة النصوص اللغوية التي أقرها النحاة على وفق المعيار السليم ؛ لأنها تمثل قمة الفصاحة ، فهو أفصح ما نطقت به العرب ، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه ؛ لأنه وصل إلينا بقراءات مختلفة، منها المتواتر، والآحاد، والشاذ . والمتواتر هو القراءات السبع المشهورة، والآحاد هي القراءات الثلاث التي تلحق بالسبع وما بمرتبتها من قراءات الأمة، والشاذ هو ما دون هذه القراءات(14) .

وأجمع النحاة على حجّيّة النص القرآني، وهنا ظهرت شواهد القرآن الكريم في كتب النحو على اختلاف ألفاظ الوحي المنزل المذكور كتابة أو نطقا وضبطا وفتح هذا الأمر باباً للتعدد في الأوجه الإعرابية بما يحمل من خلاف كبير وجدل كثير(15).

ويحتج بالقرآن الكريم في أثبات القواعد الكلية للسان العربي ونرى بعض العلماء فرق بين القرآن وقراءاته، قال الزركشي في كتابه البرهان :" واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صل الله عليه وسلم للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرها"(16). وتسهم القراءات في العصمة من الخطأ بالكلمات القرآنية، وصياغتها عن التحريف والتغيير، والعلم بما يقرأ به كلّ أئمة القراءة والتمييز بين ما يقرأ به وما لا يقرأ به(17).

وعلى ذلك احتل القرآن الكريم بقراءاته مكانة كبيرة في الشواهد النحوية المختلفة، وقد أجاز النحاة الاحتجاج بألفاظه وقبلوا قراءاته المتواترة جميعاً كما أن بعضاً منهم أجاز الاستشهاد بالقراءات الشاذة، وعدها جزءاً لا يتجزأ من اللغة(18)، وقد أجمع اللغويون على أنّ القرآن الكريم حجة في الاستدلال ؛ لأنه أوثق النصوص التي وصلت إلينا، وأعلى مصادر السماع، فقد أولاه المولى جل جلاله عنايته وحفظه، وسخر له من يقوم عليه بالتدوين والتحرير والضبط، فهو النص الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته، حيث يرى الإمام السيوطي بأن كلّ ما ورد أنه قريء به جاز الاحتجاج به سواء أكان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً(19).

ومن أمثلة الاستدلال بالنصوص القرآنية عند أبي حيان ما يأتي :

ففي باب الاسماء الستة يرى أن كلمة (ذو) التي بمعنى صاحب أشرف في الوصف من صريح لفظة :صاحب ؛ لذلك جاءت في صفاته تعالى كـ(ذي الجلال ، وذي العرش) ولم يجئ في صفاته صاحب كذا، وبهذا استدل أبو حيان (20) وابدى فرقًا بين قوله (فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ) (21) وقوله (وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَىٰ فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ) (22)

وفي باب المثنى، وتحديدًا في لغة إثبات الألف في المثنى وما جرى مجراه رفعًا ونصبًا وجرًا ؛ فإن بعض العرب يجعل ذلك كالاسم المقصور في ذلك ؛ فيكون الإعراب بالحركات المقدرة فيه، وعلى هذه اللغة يتخرج قوله (قَالُوا إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَىٰ) (23)على أحسن الوجوه(24).

وأيضاً ما جاء في باب جمع المؤنث السالم في "أُولات"(25) التي هي اسم جمع لا مفرد له من لفظه ؛والتي بمعنى صواحب، فقد استدل أبو حيان بقوله (وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ ۚ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ۚ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا) (26) ، وقوله (أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ ۚ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ۚ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ۖ وَأْتَمِرُوا بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ ۖ وَإِنْ تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَىٰ) (27) . على أنها بمعنى صواحب . كما استدل أبو حيان في باب إعراب الأفعال الخمسة في قراءة:(وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ ۚ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ ۚ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا ۗ وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ۗ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ) (28)

على حذف لنون الوقاية بتخفيف النون(29). هي قضية تخص الجانب الصوتي ، بما له من علاقة تخفيف .

وأما في باب المفعول به وهو المسمى ظرفًا؛ فقد استدل أبو حيان بقوله تعالى : (قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ) (30)، فقال:" فسراطك منصوبة على الظرفية وهي من الظروف المبهمة على ما زعمه قوم من المتقدمين بأن الطريق وكل ما في معناه من قبيل ظروف المكان المبهمة فتعدي الفعل إليه بغير واسطة (في)"(31) .

وفي مسألة حكم المستثنى بـ(غير، وسوى): ذكر أبو حيان ما ذهب إليه أبو علي الفارسي الى أن (غيرً) إذا استثني بها كان نصبها على الاستثناء لا على الحال(32)، مستشهدًا بقول لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ (33) في قراءة من نصب وهي قراءة نافع وابن عامر والكسائي(34)

وفي معاني الباء عندما تكون للتعدية ذكر ابو حيان (قمتُ بزيدٍ) فمعنى الباء والهمزة عندنا سواء ولذلك لا يجمع بينهما، وتُؤوّل قوله (وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِلْآكِلِينَ) (35) في قراءة مَن ضم التاء؛ لأنّه من أنبتَ(36) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو(37).

وفي مسألة ترتيب الحال مع عاملها- فيمن أجاز توسط الحال- استدل على صحة ذلك بقوله (وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ۚ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ) (38)، في قراءة مَن قرأ (مَطْوِيَّاتٌ) بتنوين الكسر فقوله: والسموات مبتدأ و(□) حال و (مَطْوِيَّاتٌ(و (بِيَمِينِهِ) خبر المبتدأ.

وفي موضع زيادة (ما) بعد حرف الجر(40) يذكر أبو حيان أن هذه الزيادة لا تمنع الجر، أو تلغي عمل الجار، في الاسم بعدها، فمثال زيادتها في قوله تعالى : (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْصَارًا) (41)، وكذلك بعد عن مستدلاً بقوله (قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ) (42)

وعن زيادتها بعد الباء استدل بقوله (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ ۚ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا) (43)

وفي مسألة حذف أحد المتضايفين يقول أبو حيان: "يجوز حذف الكلام إذا أُشْعَر به قياساً كقوله (واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها وإنا لصادقون) (44) ، وقوله (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاسْمَعُوا ۖ قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ۚ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) (45) اي اهل القرية وحب العجل ؛ لأن سؤال القرية لا يكون ولا ذات العجل تشرب"(46) .

وفي اعمال اسم الفاعل(47(يرى أن اسم الفاعل يكون للماضي والحال والمستقبل، ودلالته على المستقبل كما في قوله تعالى: (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ) (48).

و لعل هذا الاهتمام الحاصل من أبي حيان أدى إلى أن تعتمد آراؤه ومذاهبه عند ثلة من العلماء، أمثال الإمام السيوطي، يؤكد ذلك ما ذكرته الدكتورة خديجة الحديثي من أن السيوطي يعتمد كل الاعتماد على آراء أبي حيان في كتبه: همع الهوامع الأشباه و النظائر، و البهجة المرضية في شرح الألفية، و لا تكاد تمر مسألة نحوية في هذه الكتب إلا و فيها رأي لأبي حيان، فهي منبع فياض لآرائه (49).

المطلب الثاني

الحديث الشريف

هو ما أضيف الى الرسول صلى الله عليه وسلم من قول، أو فعل، أو تقرير أو صفة خلقية أو خُلقية(50)

ويعد الحديث الشريف أصلًا من أصول النحو ، ومصدرًا من مصادره السماعية، وقد كان من الحق أن يأتي في الاحتجاج بعد القرآن الكريم وقبل كلام العرب من شعرٍ أو نثرٍ، لما فيه من الفصاحة النبوية ، وصحة اللفظ ، ودقة المعنى، وما بُذل فيه من التحري والتشدد في التدوين(51) فنصوص الحديث قد ظفرت بتوثيق لم يتح مثله لروية الشعر والنثر ، وكان لها من حُرمة كونها المصدر الثاني للشريعة الاسلامية ما يعطيها المكان الثاني من الاصالة في الفصحى، لتأخذ موضعها من الادلة ؛ إذ بتوثيقها صارت أقرب الوثائق إلينا- بعد القرآن- للعربية ؛ لأن علماء الحديث منذ عصر التدوين وضعوا ضوابط مشددة لروايته(52).

وعلى الرغم من هذا فالاستدلال بالحديث النبوي في المجال اللغوي عُمومًا، أثار نقاشًا بين العلماء قديمًا وحديثًا، على الرّغم من أنه يبدو لنا أمرًا في غاية البداهة، مِنْ مُنطلَق أن كلامه - صلى الله عليه وسلم- أفصح وأبلغ وأجْمَع، وأنه أرقى من كلام العرب الذي جرى الاستشهاد به في المجال المذكور على نطاق واسع دون أن يثير جدالًا كذاك الذي أثاره الاحتجاج بالحديث في اللغة؛ ويؤكد هذه المسألة د. محمود فجَال بقوله:" لقد كان من المنهج الحقّ بالبداهة أن يتقدّم الحديث النبوي سائرَ كلام العرب، من نثر وشعر، في باب الاحتجاج في اللغة والنحو؛ إذ لا تَعْهَدُ العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بيانًا أبلغَ من الكلام النبوي، ولا أروع تأثيرًا، ولا أفْعَلَ في النفس، ولا أصحّ لفظًا، ولا أقْوم معنىً منه، ولكن ذلك لم يقع كما ينبغي؛ لانصراف اللغويين والنحويين المتقدمين إلى ثقافةِ ما يزوّدهم به رُواة الأشعار خاصة انصرافًا استغرق جهودهم، فلم يبقَ فيهم لرواية الحديث ودراسته بقية"(53) .

وقد أثار العديد من النحويين المتأخرين جملة من الاعتراضات على الاحتجاج بالحديث الشريف؛ لما لاحظوا من أن بعض النحويين كابن خروف وابن مالك قد استزادوا في كتبهم من الاستدلال بها، ومن أبرز هؤلاء المعترضين: أبو الحسن بن الضائع، وتلميذه أبو حيان الاندلسي(54).

حيث نعى كل منهما على من أكثروا من الاستدلال بالأحاديث النبوية ، كابن خروف وابن مالك .

ولهم في هذا الرأي حجتان:

الأولى: أنه لم تنقل الأحاديث بألفاظها عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما رويت عنه بالمعنى ؛ ذلك لأن معظم رواة الحديث كانوا من الأعاجم الذين تعلموا العربية عن طريق الدراسة والمحاكاة(55).

الثانية : لم يحتج أئمة النحو المتقدمين من المصرين بشيء منه(56).

إن بعض من صرح بمنع الاستشهاد بالحديث، ونعى على ابن مالك استشهاده به بكثرة --هو -أبو حيان -- بيد أنه استدل في كتبه بالأحاديث والآثار، حيث أنه أورد خمسة وخمسين حديثاً في كتابه " ارتشاف الضرب من لسان العرب"، وعين بعضها على سبيل الاستدلال بها(57). كما عرض كلامه في "منهج السالك" ، والذي استدل فيه بتسعة وعشرين حديثاً ، وهكذا فعل الشاطبي في "المقاصد الشافية "(58). لذا فإن القول بامتناع أئمة النحويين المتقدمين من الاستدلال بالأحاديث الشريفة على وجه الإطلاق هو قول فيه إعادة نظر، والأدق منه أن يقال: إن من استدل به قد قل عنده عدد الأدلة والشواهد من الأحاديث بالنسبة إلى أنواع الأدلة والشواهد الأخرى، كالشواهد القرآنية ، والشعرية، حيث إن الأحاديث النبوية لم تأخذ مكانتها التي كان ينبغي أن تؤخذ عند هؤلاء الأئمة الذين أسسوا للقواعد والأقيسة النحوية ، معتمدين أكثر على القرآن الكريم وكلام العرب نثراً وشعراً، تقول الدكتورة خديجة الحديثي:" إن اوائل النحاة قد استدلوا بالحديث ، ولم يرفضوه، غير أنهم استدلوا به على قلة، وأن ما يستدلون به حديث، أو مع إهمال الإشارة إلى أنه من الأحاديث، وإنما كانوا يذكرونه مثل أي عبارة عربية يدونونها، أو يستدلون به مع الأمثلة والشواهد الأخرى، مثلما فعل سيبويه وبعض من تابعوه فيما استدلوا به من أحاديث"(59).

إن اعتماد النحاة المتقدمين على القرآن الكريم وما جاء من كلام العرب يعد من أهم الأسباب التي دفعت المانعين لعدم الاستدلال بالأحاديث، وذلك لعدم توفر تلك الثروة الحديثية الغزيرة، التي توفرت للنحويين المتأخرين بعد اكتمال تدوينها على أيدي حفظة الحديث.

ويذكر الأستاذ سعيد الأفغاني أنه لا عجب في أن يتدارك المتأخرون ما فات على المتقدمين، وأن هذا هو المنتظر المعقول ، فالعالم من الأوائل يعلم روايات محددة، ومنهم من صنف المفردات اللغوية في موضوع واحد، كالأصمعي مثلاً، بعد ذلك جاءت طبقة أخرى وصل إليها كل ما صنفه السابقون فأصبحت أوسع إحاطة، ثم بعدها طبقة بعد طبقة، فأُلفت المعاجم المحيطة لكل ما اطلع عليه أصحابها من تصانيف ونصوص، قد غاب أكثرها عن الأولين ؛ لذا كانوا أوسع

علماً، وهذا ما وجدناه من ثروة نحوية أو لغوية حديثة غزيرة مكنتهم وجعلت نظرتهم أشمل وأحكامهم أسد، بمعنى أنه لو كانت هذه الثروة في أيادي الأقدمين، مثل أبي عمرو بن العلاء والأصمعي وسيبويه، لعضوا عليها بالنواجذ، ولَغيروا كثيراً من القواعد التي دونت في زمان شحت فيه الموارد، ولَكانوا من أشد المنكرين على أبي حيان جموده وعدم شمولية نظرته(60).

اما الدكتور مهدي المخزومي فيرى حرص رواة الحديث وسلامة ما يرون:"فترك الاستدلال بالأحاديث النبوية والتي يرويها هؤلاء وأمثالهم هي خسارة كبيرة أنزلوها بالعربية تقعر النحاة وتحذلقهم، ولا يسع للدارس والباحث إلا الاطمئنان على سلامة ما سعى إلى قصده ابن مالك ومن شايعه، لاعتبار الأحاديث من المصادر التي يعتمدها اللغويون والنحويون"(61).

أما موقف أبي حيان من الاستدلال بالأحاديث النبوية في كتابه : منهج السالك فقد استشهد فيه بتسعة عشر حديثاً للنبي صلى الله عليه وسلم ، وسبعة آثار للصحابة ، وهذا يشير الى أن كلامه في منهج السالك هو وسطيته في المسألة، وميله الى جواز الاستدلال بما صحت روايته، وأنه من لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم. يقول أبو حيان:"ولعل - يعني ابن مالك- أخذ بما هو ليس بمختار ولا بمشهور، ويأخذ بما أخذ عليه العمل من مذاهب الجمهور، متتبعا في ذلك أقوال كوفي ضعيف الأقوال ، أو أقوال بصري لم ينسج له -- لخروجه عن القاعدة -- على منوال، ومستندا في القواعد على منقول نادر شاذ في القياس ، بعيدا عن الأصول ، وأثر لم يتبين أنه من لفظ الرسول ، فيجوز الاستدلال به في المنقول"(62).

ويفهم من كلام أبي حيان أنه يرى أن الأثر أذا صحّ أنه من لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم جاز الاستدلال به .

ولهذا فإن موقفه التفصيلي أنه يستدل بالأحاديث أو الأثر على القاعدة النحوية، ومن الأمثلة على ذلك ما ورد في :

1- جواز إفراد (أفعل) التفضيل المقترن بـ(أل) وتطابقه مع الموصوف:

حيث ذكر أبو حيان:"جاء في الحديث:" ألا اخبركم بأحبكم إليَّ وأقربكم مِنِّي مَجلسا يوم القيامة؟ أحاسنكم أخلاقاً (63)الحديث بتمامه، فقال: (أحبكم وأقربكم) فأفرد، وقال (أحاسنكم) فجمع) (64).

2- حذف المضاف إليه من أول الاسمين المتعاطفين؛ لدلالة الثاني عليه:

ذكر أبو حيان (65):"ومما يتعين فيه الحذف من الأول قوله: (66) (من الرجز)

بِمِثْلِ أَوْ أَنْفَعَ مِنْ وَبْلِ الـــدَّيَمْ *عَلَّقْتُ آمَالي، فَعَمَّتِ النَّعَمْ*

كما قد جاء في الحديث:"إنَّ أَحَدَكُم لَيُفْتَنُ في قَبْرِهِ مِثْلَ أو قَرِيباً من فِتْنَةِ الدَّجَّالِ"(67)، التقدير: بِمِثْلِ وَبْلِ الدَّيَمِ، و مِثْلَ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ، ومما يتعين فيه الحذف من الثاني قوله (68): (من الخفيف)

خَمْسُ ذَوْدٍ أَوْ سِتُّ عُوِّضْتُ مِنْهَا مِئَةً غَيْرَ أَبْكُرٍ وإفَالِ

وجاء في الحديث عن أبي بَرْزَةَ :"غَزَوتُ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سَبعَ غَزَوات أو ثمانيَ"(69). والتقدير: ست ذود وثمان غزوات.

3- مجيء ((فِي)) للسببية:

حيث استشهد ب كون ((فِي)) سببيةً(70) على نحوُ ما رُوي في الحديث :" دَخَلَتِ امْرَأَةٌ النَّارَ في هِرَّةٍ رَبَطَتْهَا"(71).

4- مجيء الحال جامدةً :

ذكر أبو حيان قول ابن مالك في الخلاصة(72) :

ويَكْثُرُ الجُمُودُ في سِعْرٍ وفِي مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلا تَكَلُّفِ

ثم قال :"الجمود هنا ضد الاشتقاق، وذكر أن ذلك يكثر في الشَّعْرِ، ومَثَّلَ ذلك في البيت الثاني بقوله: (73) "بِعْهُ مُدًّا بِكَذَا"

فـ((مُذًا)) منصوب على الحال ، وليس بوصف ولا مشتق ، وقوله :"وفي مُبْتَدي تَأَوُّلٍ" مَثَّلَ ذلك بقوله : يَداً بِيَدٍ ، أي : مُنَاجَزَةً ، وكذلك : "كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا" (74)

أي: كَرَّ زيدٌ ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم :"وَأَحْيَانًا يَتَمَثَّلُ لِيَ المَلَكُ رَجُلاً"(75) ، فـ"رجلا" منصوبٌ على الحال وهو جامد "(76).

5- تشبيه الفعل المتعدَّي باللازم:

ذكر أبو حيان:" مسألة خلافية ذهب اليها العرب في تشبيه الفعل المتعدي باللازم وأنه هل تفعل العرب هذا النوع من التشبيه؟، فتشبه بالفعل المتعدي كما شبَّهت الوصف باسم الفاعل المتعدي؟، حيث ذهب بعض المتأخرين إلى أن العرب تفعل ذلك فأجازوا: زيدٌ تَفَقَّأَ الشَّحْمُ، والتقدير عنده: زيدٌ تَفَقَّأَ شَحْمُهُ، ثم جعل الضمير فاعلاً، ونصب (الشحم) تشبيها بالمفعول به, واستدل على هذا من الأثر بقولهم :"كانَتِ امْرأَةٌ على عَهْد رَسول الله صلى الله عليه وسلم تُهْرَاقُ الدِّماءَ"(77)، على التشبيه بالمفعول به، وقد كان الأستاذ أبو علي يذهب إلى أن لا يكون النصب على الأفعال في التشبيه بالمفعول، وهو يكون في الصفات وأسماء الفاعلين والمفعولين على الشروط المذكورة، ويتأول الحديث على حذف الحرف، وقال صاحب (الكافي): والذي يظهر لي ما ذكر، أن هذا لا يكون في الأفعال ، ويدل على أنك لا تقول: زيدٌ حُسُنٌ الوَجهُ، ولا تَصَبَّبَ العَرَقُ، فإن ادُّعى أنه يقال هذا، فقد ادَّعَى ما لم يُسْمَعْ، وإنما قاله بالقياس على ما جاء في الأثر:" تُهْرَاقُ الدِّمَاءَ"، وقد مضى تأويله، ولا تقوم الحجة بمتأوَّلٍ، ويكون هذا بمنزلة: زيدٌ يَسِيلُ بالعَرَقِ، وهذا الزَّقُّ يَسِيلُ بالماءِ، كأنه قال: يَسِيلُ الماءُ، ويكون بمنزلة: ذَهَبْتُ وأَذْهَبْتُهُ "(78).

المطلب الثالث

كلام العرب

يعد كلام العرب -شعراً ونثراً- مصدرًا من مصادر الاستدلال في اللغة والنحو والصرف بعد كتاب الله -- تعالى -- وحديث رسولِه صلى الله عليه وسلم، والمراد بذلك: العرب الموثوق بفصاحتها وسلامة لغتها منذ زمن الجاهلية إلى آخر عصر الاحتجاج، ولا يحتاج الباحث أن يطيل النظر في أمهات الكتب ؛ ليدرك الاحتفال الشديد للنحاة بالشعر أكثر من النثر في الاستدلال، حيث كان محط اهتمامهم ودراستهم وليس أوضح دليلا على ذلك ما ألفوه عن الشواهد وشروحها، حتى صار المعنى العرفي للفظة الشاهد عند اطلاقها تعني الشاهد الشعري، ويبدو أن تفضيل الشعر على النثر لسببين:

الاول : المكانة الرفيعة التي احتلها الشعر في نفوس العرب في الجاهلية والإسلام، قال أبو هلال العسكري:" فالشعر ديوان العرب، وخزانة حكمتها، ومستنبط آدابها، ومستودع علومها"(79). وقد أكثر النحاة من الاستدلال بالشواهد الشعرية التي تشهد لهم، أو تشهد عليهم، واعتمدوا عليها في الدلالة على صحة القواعد النحوية ولا عجب ، لأنه ديوانهم، قال ابن فارس:" وبه حفظت الأنساب وعرفت المآثر، ومنه تعلمت اللغة، وهو حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله، وغريب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديث صحابته والتابعين، وقد يكون شاعر أشعر، وشعر أحلى وأظرف فأما أن تتفاوت الأشعار القديمة حتى يتباعد ما بينهما في الجودة فلا وبكل يحتج، وإلى كل يحتاج، فأما الاختيار الذي يراه الناس للناس فشهوات كل يستحسن شيئا"(80) .

والآخر: سهولة حفظه أكثر من النثر؛ اذ ما ترغب فيه النفس تسرع إلى حفظه وتذكره، قال الجاحظ:" فإنّ حفظ الشّعر أهون على النّفس، وإذا حفظ كان أعلق وأثبت، وكان شاهدا. وإن احتيج إلى ضرب المثل كان مثلا"(81).

ويُضاف إلى سرّ الاهتمام بلغة الشّعر اعتزاز العرب به ؛ لأنّه المدافع عنهم، والمتحدّث بلسانهم، وكذلك الشّعر عندهم وعاء يحوي اللّغة الفصيحة الممثِّلة للّغة الأدبيّة التي يشترك فيها العرب الفصحاء جميعاً، زيادة على حضور الظّواهر

اللّغويّة في القوالب الشّعريّة إبّان عملية الاستقراء لدى اللّغويين والنّحاة ؛ ولهذا كان الشّعر من أهمّ المنابع التي يلجأ إليها النّحاة في عملية التّقعيد، كما أنّهم كانوا يعتمدون الأعراب الفصحاء، والرّواة الثّقات ، فضلاً عن كون الشّعر يسعى إلى تحقيق الغايات الجماليّة من الكلام، كما أنّ لغة الشّعر تمتاز باستثناءات لا تحظى بها الأجناس القوليّة الأخرى، ومن هذه الاستثناءات: الضّرورة الشّعريّة، وخاصّة ما يمس البيت الشّعريّ من نحو الوزن، والقافية، والرّوي ؛ وعليه فقد حظي هذا الموضوع عند علماء النحو من الاستدلال ما لم يحظ به المصدران السابقان(القرآن الكريم والسنة النبوية) ، وكتبهم خير شاهدٍ على ذلك ، ولم يكن النحويون على درجة واحدة في ذلك ، فقد تباينوا في الأخذ عن العرب ما بين مستكثر مُتَّسِع ينقل عن جميع العرب وهم الكوفيون(82) وبين متشدد لا ينقل إلا عن فصحاء العرب الذين لم تصبهم آفات الحضارة؛ وهم البصريون ، لكنهم اتفقوا على أن الأخذ لا يكون إلا بالمشافهة ، والمقصود مشافهة الأعراب الوافدين عليهم أو مشافهتهم بالرحلة إليهم)83).

ولعل الفارابي قد لخص منهج النحويين في قوله :"ولمّا كان سكان البرّيّة في بيوت الشَعر أو الصوف والخيام والأحسية من كلّ أمّة أجفى وأبعد من أن يتركوا ما قد تمكّن بالعادة فيهم، وأحرى أن يحصّنوا أنفسهم عن تخيّل حروف سائر الأمم وألفاظهم وألسنتهم عن النطق بها، وأحرى أن لا يخالطهم غيرهم من الأمم للتوحّش والجفاء الذي فيهم، وكان سكان المدن والقرى وبيوت المدر منهم أطبع وكانت نفوسهم أشدّ انقيادا لتفهّم ما لم يتعوّدوه ولتصوّره وتخيّله وألسنتهم للنطق بما لم يتعوّدوه، كان الأفضل أن تؤخذ لغات الأمّة عن سكان البراري منهم متى كانت الأمم فيهم هاتان الطائفتان" (84).

وبناءً على ما تقدم ؛ فأول ما اهتم النحاة به في لغة الشعر توثيق والتأكد من صحة نقله وفصاحته ، عن مصدرين :

الأول: الأعراب الفصحاء.

والثاني: الرواة الثقات عن الأعراب .

وأحيانا نرى النحوي يسلك أحد السبيلين أو كليهما ؛ ليكون توثيقه للغة الشاهد أكثر دقة.

وذكر السيوطي في الاقتراح أن ابا حيان الاندلسي كان يأخذ على ابن مالك عنايته في كتبه" بنقل لغة لخم، وخزاعة، وقضاعة وغيرهم وقال :"ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن"(85). وعلل ابن الطيب مسلك ابن مالك هذا بقوله:" سار في علوم العربية سير المجتهدين فلا يرى فيها تقليد أحد"(86).

ويبدو أن ابن مالك كان يميل في اجتهاداته إلى مذهب أهل الكوفة، خلافا لأبي حيان الذي يميل إلى أهل البصرة ؛ وعليه نجد أن أبا حيان أشد اعتراضا على ابن مالك وأكثر تمسكا بالوثيقة اللغوية التي رسمها الفارابي. يقول شوقي ضيف عن أبي حيان: "ونراه يتعبد لسيبويه وجمهور البصريين مما جعله يقف في صف مقابل لابن مالك ومنتهجا لنفسه من متابعة الكوفيين كثيرًا في آرائهم"(87).

كان ابو حيان يجمع إلى ذوقه الدقيق في إدراك الجمال في النثر والشعر، فقد كان مطلعًا على أشعار العرب ، ومهتماً بحفظها وروايتها، ومعتمدًا عليها في الاستدلال ، وتثبيت القواعد والأحكام النحوية، فذكر في كتابه (منهج السالك) تسعمائة وأربعة وثلاثين بيتًا. وساق أبو حيان في كتابه(منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك) كثيرا من الشعر، وبالموازنة مع شروح الألفية وجدنا في (شرح الاشموني) ما يوازيه، وفي (توضيح المقاصد) أقل منه بقليل ، وفي (شرح السيوطي) المسمى البهجة المرضية ، وشرح ابن عقيل ، و شرح ابن هشام (أوضح المسالك) ما يقرب من نصف ما هو فيه، وإما الشعر الذي استشهد به فالغالبية العظمى منه سار فيه على نهج النحويين قبله بما في ذلك ذكرهم للأرجاز وأنصاف الأبيات, وغير هذا البحر من بحور الخليل --رحمه الله - وكان يستدل بطبقات الشعراء الثلاث ، كما أن بعضها ينسبه إلى قائله، والبعض الآخر غير منسوب لكنه معروف القائل (88). ومن هذه الاستدلالات ما جاء في:

1- تقديم خبر ليس على اسمها استدل(89). بقول الشاعر(90):(من الطويل)

سَلي إن جَهِلتِ الناسَ عَنّا وَعَنهُمُ فَلَيسَ سَواءً عالِمٌ وَجَهولُ.

فقدم (سَواءً) على (عالِمٌ).

2- حذف كان واسمها بعد أن الشرطية(91): واستدل بقول الشاعر(92).: (من الكامل)

حدبت عَليّ بطُون ضبة كلهَا ... إن ظَالِما فيهم وَإن مَظْلُوما وقول الشاعر(93) : (من البسيط)

قَدْ قِيْلَ مَا قِيْلَ إنْ صِدْقا وَإنْ كَذِبا ... "فما اعتذارك من قول إذا قيلا.

3- في نصب خبر ما التي بمعنى (ليس)(94)على لغة أهل الحجاز؛ لشبهها بها في أنّها لنفي الحال، استدل بقول الشاعر: (95) (من الكامل) أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَاهُمُ ... حَنِقُوا الصُّدُورَ وَمَا هُمُ أَوْلَادَهَا

4- في زيادة(أن) بعد (ما) للتوكيد وكفِّها عن العمل(96) استدل بقول الشاعر(97): (من الوافر) وما إنْ طِبُّنا جبنٌ ولكنْ ... منَايانا ودَوْلةُ آخرِينَا

5- وكذلك في تقديم معمول الفعل المنفي بـ(ما) على (ما) (98) ، واستدل بقول الشاعر(99):(من الطويل)

إذَا هِيَ قامَتْ حاسرًا مُشْمَعِلَّةً ... نَخيبَ الْفُؤَادِ رَأْسُها ما يُقَنَّعُ

6- في مجيء(لكن) مراد بها الإثبات، واقعة بعد (ليس) المراد بها النفي(100)، استدل بقول الشاعر(101): (من الوافر)

وَلَستُ بِشاعِرِ السَفسافِ فيهِم وَلَكِن مِدرَهُ الحَربِ العَوانِ

7- في مسألة الأشياء التي تنوب عن الفاعل ذكر أبو حيان ما قاله بعض شيوخه - من أن المصدر إذا كان موكدًا لم يبنَ له الفعل إلا أن يُعلق به ظرف غير متصرف نحو : جُلسَ دونكَ - مستدلاً بقول الشاعر(102): (من الطويل)

فيا لكَ من ذي حاجةٍ حيلَ دونَها وما كلُّ ما يَهوَى امرُؤٌ هو نائِلُه

فالشاهِد : (حِيلَ دونها) وفيه بُنيَ الفعل للمجهول، وقد ناب عن الفاعل ضمير المصدر المفهوم من الفعل أي : حيلَ الحول ، وقد تعلق بالفعل ظرف غير متصرف(103).

8- باب حروف الجر، حيث ذكر أبو حيان رأي الأخفش الأوسط في حرف الجر (الكاف) من أنها تكون اسمًا في فصيح الكلام، مستشهداً بقول أمرئ القيس(104): (من الطويل)

وَإنَّكَ لَم يَفخَر عَلَيكَ كَفاخِرٍ ضَعيفٍ وَلَم يَغلِبكَ مِثلُ مُغَلَّبِ

والشاهد فيه: وقوع الكاف اسمًا بمعنى مثل فاعلاً بـ : يفخر(105) ، كما تكون الكاف مبتدأ مستدلاً بقول أمرؤ القيس(106): (من الكامل)

مُتَوَسِّداً عَضْباً، مَضَارِبُهُ في مَتْنِهِ، كَمَدَبّةِ النّمْلِ

أي مثل مدبة النمل، والشاهد فيه وقوع الكاف اسمًا بمعنى مثلن وهي مبتدأن والجار والمجرور قبلها خبر(107).

وفي معنى (من) ذكر أبو حيان حكايته عن النحويين أنهم ذهبوا إلى أن (من) تكون للبدلية وأنشدوا على ذلك بقول الشاعر(108): (من الرجز)

جَارِيَةٌ لم تَأكلِ المُرَقَّقَا ولم تَذُقْ مِن البُقُولِ الفُستَقَا

أي : بدل البقول، حيث جاءت (من) بمعنى البدل(109). كما أنه كان نقل عن شاعر أندلسي دون أن يسميه وقد جاء ذلك في باب الحال وهو قوله : (110)

تُثِيرُ إذا تَرْنُو غَزالاً غَزالةً وَتَحْمِلُ فِي أَبْرَادِها الغُصْنَ والخَفْقَا

فأتى بالحالين على أحسن ما قرره النحويون في : (لقيتُ زيدًا مصعدًا منحدرًا) من جعل الحال الأول للصاحب الثاني(تَرْنُو غَزالاً) والثاني للأول (تُثِيرُ غَزالةً) إلا أن العامل قد اختلف وهو: تنير وترنو(111).

كما استشهد أبو حيان بالنثر في باب الاستثناء في موضع(حاشا) عندما تكون فعلاً تنصب ما بعدها، مستدلاً بقول الأعرابي : (حاشا الشيطان، وأبا الإصبع) وهي جزء من دعاء الأعرابي : (اللهمّ اغفر لي ولمن يسمع، حاشا الشيطان، وأبا الإصبع) (112).

وكذلك استشهد بقول الشاعر(113):

حاشا قريشا، فإنّ الله فضّلهم ... على البريّة بالإسلام والدّين.

حيث جاءت (حاشا) فعلاً ونُصبَ ما بعدها على المفعولية(114).

الخاتمة :

1- يعد السماع أول الأصول النحوية وأهمها التي اعتمدها النحاة في تقعيد قواعدهم.

2- السماع هو الكلام الفصيح المنقول من مصادر موثوق بفصاحتها، وهي ثلاثة مصادر أساسية تتمثل في: القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب من شعر ونثر.

3- السماع عند أبي حيان كما عند النحاة عامة هو الأساس الذي تبنى عليه القواعد ولم يكن يختار مذهبًا أو رأيًا يخالفه .

4- إن تعارض السماع والقياس أخذ أبو حيان بالسماع وترك القياس.

5- نلاحظ في كتابه : (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك) أنه قد أكثر بالاستدلال من مصادر السماع في تثبيت القاعدة النحوية فكثيرًا ما يستشهد بالقرآن الكريم وقراءاته، كما أنه استدل بالحدث النبوي على الرغم من موقفه المعروف من اعتراضه على الاستدلال به بسبب أنّه رُوي بالمعنى لا باللفظ وأنّ من نقلوا الحديث ليسوا من الأعراب، وكذلك فقد استدل بكلام العرب شعره ونثره ولم يكن يقتصر بذلك على طبقة معينة من الشعراء فقد استدل بشعر طبقات شعراء التي قسّمها ابن سلام .

6- قليل ما ينسب الشعر إلى قائله ، وربما عاد هذا إلى أنه كان يرى أن هذه الأبيات معروفة لدى الناس في ذلك العصر، فلا توجد ضرورة تدعو لذكر قائلها.

7- هناك أبيات كثيرة يرويها غير كاملة، فيأتي بشطر منها ، وربما عاد هذا إلى ما يشغله وهو ذكر الشاهد النحوي من البيت، وأنها شائعة الحفظ بين الناس فلا داعي لذكر البيت بشكله الكامل.

مصادر البحث ومراجعه

1. د. خديجة الحديثي 1385هـ-1966م.أبو حيّان النّحويّ، ، مكتبة النهضة، بغداد، ط1 .

2. الآمدي، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي (ت: 631هـ)، الإحكام في أصول الأحكام, تحقيق: عبد الرزاق عفيفي, المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- لبنان .

3. أبو حيّان الأندلسيّ، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيّان أثير الدين (ت745هـ)، 1418هـ-1998م، ارتشاف الضرب من لسان العرب، بتحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1.

4. حسين الفتلي، 2013م ،أصول التفكير النحوي عند ابن جني في كتابه الخصائص، مجلة كلية التربية الأساسية، ع14.

5. د. محمود أحمد نحلة، 1407ه-1987م، اصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت_ لبنان، ط/1.

6. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النّحويّ (ت316هـ)، الأصول في النحو، بتحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د. ط ، د. ت .

7. ابو البركات الانباري، عبدالرحمن كمال الدين بن الانباري، 1957م، الاغراب في جدل الاعراب، تحقيق : سعيد الافغاني(د.ط) مطبعة الجامعة السورية.

8. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت911هـ)، 1409هـ- 1989م، الاقتراح في أصول النحو وجدله، بتحقيق وشرح: د. محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط1.

9. القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت: 646هـ)، 1406 هـ - 1982م، إنباه الرواة على أنباه النحاة, تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم: دار الفكر العربي- القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية -- بيروت ط/1.

10. القاضي، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد (ت: 1403هـ)، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة - القراءاتُ الشاذةُ وتوجيهها من لغة العرب، دار الكتاب العربي، بيروت -- لبنان .

11. الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر(ت: 794هـ)، 1376هـ - 1957م، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/1، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، (ثم صوَّرته دار المعرفة، بيروت، لبنان - وبنفس ترقيم الصفحات) .

12. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (ت911هـ)، 1384هـ-1964م، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، بتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1.

13. الجاحظ، عمرو بن بحر، 1418ه_1998م، البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/7.

14. أبو حيّان الأندلسيّ، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيّان أثير الدين (ت745هـ)، 1419ه-1998م، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، بتحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1.

15. الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف (ت: 816هـ)، 1403هـ -1983م، التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت --لبنان، ط/1.

16. ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي (ت778هـ)، 1428هـ، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة - مصر، ط/1 .

17. أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر (ت: 444هـ)، 1404هـ/ 1984م، التيسير في القراءات السبع، تحقيق: اوتو تريزل، دار الكتاب العربي -- بيروت، ط/2.

18. الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت1206هـ)، 1417هـ-1997م، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفيّة ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

19. د. محمود فجال، 1417ه_1997م، الحديث النبوي في النحو العربي، أضواء السلف، ط/2.

20. الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان (ت: 255هـ)، 1424ه، الحيوان، دار الكتب العلمية -- بيروت، ط/2.

21. النابغة الذبياني، ديوانه, 1996م، طبعة دار الكتب العلمية.

22. ديوان امرئ القيس، امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر دار المعارف، القاهرة، ط4، 1984م .

23. ديوان طرفة بن العبد، طَرَفَة بن العَبْد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي أبو عمرو الشاعر الجاهلي (ت 564 م)، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، ط3، 1423 هـ - 2002 م.

24. محمود فجال، 1417ه -- 1997م، السير الحثيث الى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، اضواء السلف ، الرياض، ط/2 .

25. الدكتورة خديجة الحديثي، 1394ه_1974م، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت رقم 37.

26. ابن مالك الطائي، محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي جمال الدين، 1422ه -- 2001م، شرح التسهيل ، تحقيق: محمد القادر عطا - طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية.

27. المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن علي (ت749هـ)، 1427هـ-2006م، شرح التسهيل، بتحقيق ودراسة: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط1.

28. ابن مالك الطائي، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني(ت672ه)، 1402هـ-1982م، شرح الكافية الشافية، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1.

29. عبدالجبار علوان النايلة، 1396ه -- 1976م، الشواهد والاستشهاد في النحو، ط/1، مطبعة الزهراء.

30. أبو هلال العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران (ت: نحو 395هـ)، 1419 هـ، الصناعتين، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العنصرية -- بيروت.

31. عفاف حسانين، 1996م، في أدلة النحو، كلية البنات جامعة عين الشمس، المكتبة الاكاديمية، ط/1.

32. سعيد الأفغاني، 1407ه_1987م، في اصول النحو، المكتب الاسلامي، بيروت.

33. الفيروزآبادى، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت: 817هـ)، 1426 هـ - 2005م، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت -- لبنان، ط/8.

34. للدماميني، قضية الاستشهاد بالحديث الشريف : الاستدلال بالأحداث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية.

35. ابن مجاهد، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت: 324هـ)، 1400هـ، كتاب السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف -- مصر، ط/2.

36. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، 1425هـ- 2004م، الكتاب، بتحقيق وشرح: د. عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4.

37. أبو البقاء الكفوي، ايوب بن موسى الحسيني (ت:1094هـ)، الكليات, معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة-- بيروت.

38. ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي، جمال الدين بن منظور الأنصاري الأفريقي(ت711هـ)، 1414هـ، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط/3.

39. أبو البركات الأنباري، 1377ه_1957م، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية .

40. مجلة التراث النبوي مجلة علمية نصف سنوية، العدد الثالث ، السنة الثانية/ م/الاول ، 1440ه، 2018م .

41. غانم قدوري، أبو عبد الله غانم بن قدوري بن حمد بن صالح، آل موسى فَرَج الناصري التكريتي، 1423 هـ - 2003م، محاضرات في علوم القرآن, دار عمار--عمان، ط/1 .

42. شوقي ضيف، 1968م، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط/7.

43. عبدالرحمن السيد، مدرسة البصرة النحوية، (نشأتها وتطرها)، القاهرة، دار المعارف، د. ط، د. ت .

44. مهدي المخزومي، 1377ه_1958م، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط/2.

45. عبد العال سالم، 1410ه_1990م، المدرسة النحوية في مصر والشام، في القرنين السابع والثامن من الهجرة، مؤسسة الرسالة، ط/2 .

46. إبراهيم مصطفى وأحمد حسن الزيّات، المعجم الوسيط، دار الدعوة، استانبول، تركيا.

47. بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت855هـ)، 1431هـ-2010م، المقاصد النّحوية في شرح شواهد شروح الألفيّة، بتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام ، القاهر، ط/1.

48. المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي (ت285هـ)، المقتضب، بتحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د. ط ، د. ت .

49. الزُّرْقاني، محمد عبد العظيم (ت: 1367هـ)، مناهل العرفان في علوم القرآن, مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركا ط/3 .

50. أبو حيّان الأندلسيّ، أثير الدين محمد بن يوسف (ت745هـ)، 1435هـ-2013م، منهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك، بتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط/1.

51. بن سليمان الرومي، فهد بن عبد الرحمن، 1417ه_1997م، منهج المدرسة الاندلسية في التفسير، صفاته وخصائه، ط/1.

52. خديجة الحديثي، 1981م، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق.

53. حسن موسى، 1980م، النحاة والحديث النبوي، ط/1 .

54. أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف النحوي الغرناطي (ت745هـ)، 1405ه -- 1985م، النكت الحسان في شرح غاية الاحسان، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط/1.

55. مصطفى ديب البغا، محيى الدين ديب مستو، 1418 هـ - 1998م. الواضح في علوم القرآن, دار الكلم الطيب / دار العلوم الانسانية -- دمشق، ط/2.

الهوامش

(1) يُنظر : لسان العرب، مادة (سمع): 4/681، والقاموس المحيط ، 3/43 ، والمعجم الوسيط، 1/466.

(2) : الإغراب في جدل الاعراب: 45 ، وينظر : لمع الادلة 81

(3) التعريفات : 194 .

(4) بغية الوعاة: 2/137، والشاهد وأصول النحو: 131 .

(5) منهج السالك: المقدمة: 58 .

(6)يُنظر : شرح التسهيل: ابن مالك، 3/153.

(7) الاصول : 97 .

(8) يُنظر : مناهل العرفان في علوم القرآن محمد عبد العظيم الزرقاني، 1/ 19، ومحاضرات في علوم القرآن: 5, والواضح في علوم القرآن : 183.

(9) سورة الحجر: آية: 9 .

(10) يُنظر : الاحكام في أصول الاحكام: 1/160.

(11) يُنظر : في ادلة النحو: 15 .

(12) الشواهد والاستشهاد في النحو: 201 .

(13) يُنظر : مدرسة البصرة النحوية:229 ، والشواهد النحوية: 97 .

(14) يُنظر : الاقتراح للسيوطي: 24، وأصول التفكير النحوي: 37 .

(15) يُنظر : اصول النحو العربي: محمود احمد نحلة، 34 .

(16) البرهان في علوم القرآن: 1/318.

(17) يُنظر : البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ، 7 .

(18) يُنظر : الاحتجاج القرآن والقراءات القرآنية في المسائل النحوية: 2 .

(19) يُنظر : الاقتراح ، للسيوطي: 36 .

(20) يُنظر : منهج السالك: 1/25 .

(21) سورة القلم : آية: 48 .

(22) سورة الأنبياء: آية: 87 .

(23) سورة طه: آية: 63 .

(24) يُنظر : منهج السالك: 1/34 .

(25) يُنظر : منهج السالك: 1/41 .

(26) سورة الطلاق: آية: 4 .

(27) سورة الطلاق: آية: 6 .

(28) سورة الانعام: آية: 80 .

(29)يُنظر : منهج السالك: 1/47 .

(30) سورة الاعراف: آية: 16 .

(31) يُنظر : منهج السالك: 2/165 .

(32) يُنظر : منهج السالك: 2/241 .

(33) سورة النساء: آية: 95 .

(34) يُنظر : حجة القراءات: 1/210 .

(35) سورة المؤمنون: من آية: 20 .

(36) يُنظر : منهج السالك: 3/57 .

(37) يُنظر : السبعة في القراءات: 1/445 ،ووالتيسير في القراءات السبع: 1/159 .

(38) سورة الزمر: آية: 67 .

(39) يُنظر : منهج السالك: 2/330 .

(40)يُنظر : منهج السالك: 3/91 .

(41)سورة نوح : آية: 25 .

(42)سورة المؤمنين : آية: 40 .

(43)سورة النساء : من آية: 155 .

(44)سورة يوسف : من آية: 82 .

(45)سورة البقرة : آية: 93 .

(46)يُنظر : منهج السالك: 3/209 .

(47)يُنظر : منهج السالك: 3/289 .

(48)سورة البقرة : آية: 30 .

(49)يُنظر : ابو حيان النحوي: د. خديجة الحديثي: 583.

(50) الكليات: 390 .

(51) يُنظر : النحاة والحديث النبوي : 45، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: 15 .

(52) يُنظر : في ادلة النحو: 72 .

(53)الحديث النبوي في النحو العربي، د. محمود فجال، 99 .

(54)يُنظر :: قضية الاستشهاد بالحديث الشريف : الاستدلال بالأحداث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية للدماميني.

(55) يُنظر : المدرسة النحوية في مصر والشام: 235 .

(56) هذا القول فيه نظر ؛ فقد ورد في كتاب سيبويه بضعة أحاديث ؛وكذلك استشهد الفراء بأحاديث في معاني القرآن ، وكذلك المبرد في المقتضب والكامل .

(57) يُنظر : فهرس الحديث والآثار 5/2521 :2523 ، ويُنظر : : في أصول النحو للأستاذ / سعيد الأفغاني ص 54 ، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص 319 ،426

(58) يُنظر : فهرس الأحاديث والآثار 10/63-72 ،ففيه ما يربو على مائة وخمسين حديثاً

(59) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: 400 .

(60) يُنظر :: في أصول النحو 49 .

(61) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: 92.

(62) يُنظر :: منهج السالك : 49.

(63)رُوي الحديث بألفاظ مختلفة ، رواه الإمام احمد في مسند 194،4/193،2/185،والترمذي في سننه 3/249,250 أبواب البر والصلة : باب ما جاء في معالي الأخلاق ، ورواه البيهقي في السنن الكبرى 10/194 كتاب الشهادات : باب بيان مكارم الأخلاق ومعاليها .

(64)يُنظر : منهج السالك: 4/25

(65)منهج السالك: 3/220 .

(66)البيتان من الرجز المشطور , لم أقف على قائلهما ، وهما في شرح التسهيل : 3/250 ، وارتشاف الضَّرب : 4/1821 , والتذييل والتكميل: 12/86 ,

(67) جزء من حديث أخرجه البخاري في "صحيحه" ، كتاب الوضوء ، باب من لم يتوضأ إلا من الغشي المثقل (1 / 48) (184)، وفي كتاب الكسوف ، باب صلاة النساء مع الرجال في الكسوف,(2 / 37) (1053).

(68)البيت من الخفيف ، لم اقف على قائله ، وهو في شرح التسهيل لابن مالك 3/250 ، وشواهد التوضيح والتصحيح : 48 ، والتذييل والتكميل 12/90 .

(69) جزءٌ من حديث أخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب العمل في الصلاة ، باب إذا انفلتت الدابة في الصلاة (2 / 64) (1211), ولفظه فيه :" وإني غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ست غزوات أو سبع غزوات او ثمانٍ" .

(70)منهج السالك: 3/53 .

(71)جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري في صحيحه ,كتاب بدء الخلق ، باب خمس من الدواب فواسق يقتلن في الحرم(4/130) (3318)

(72)ألفية ابن مالك :2/278

(73)المصدر نفسه .

(74)المصدر نفسه .

(75) جزء من حديث رواه البخاري عن السيدة عائشة في صحيحه 1/23 , 3 باب كيف كان بدء الوحي الى رسول الله.

(76) منهج السالك:2/279.

(77)اخرجه أبو داود في "سننه" كتاب الطهارة ، باب في المرأة تستحاض ومن قال تدع الصلاة في عدة الأيام التي كانت تحيض) (1/111)(274)، والنسائي في "المجتبى" كتاب الطهارة ، باب ذكر الاغتسال من الحيض (1/65) برقم:(208).

(78) منهج السالك: 3/416 .

(79)الصناعتين، 1/138 .

(80)المزهر:2/399.

(81)الحيوان، 6/ 464-

(82) يُنظر : المدارس النحوية ، شوقي ضيف، 159 .

(83) يُنظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة، 2/258 .

(84) كتاب الحروف: 146 . .

(85)الاقتراح :57 .

(86)شرح الاقتراح: 270.

(87) المدارس النحوية : 322 .

(88) يُنظر : النكت الحسان في شرح غاية الاحسان ، 100 .

(89)يُنظر : منهج السالك: 1/189 .

(90) البيت للسموأل بن عادياء اليهودي، يُنظر : : البيان والتبين، للجاحظ، 3/128 .

(91) يُنظر : منهج السالك: 1/205 .

(92) البيت للنابغة الذبياني، في ديوانه، 1/82 .

(93)البيت للنعمان بن المنذر ملك العرب في الحيرة، من أبيات يقولها في الربيع ابن زياد العبسي، وهو من شواهد سيبويه (1 / 131).

(94) يُنظر : منهج السالك: 1/217 .

(95) لم يعرف قائله.

(96) يُنظر :: منهج السالك: 1/217 .

(97) وقد نسبته مراجعه إلى شاعر يدعى فروة بن مسيك ذكره سيبويه في كتابه: 3/153.

(98) يُنظر :: منهج السالك: 1/222 .

(99) للأعرج المعني يرد بها على أمراته، ديوان الحماسة: 1/130 .

(100) يُنظر : منهج السالك: 1/224 .

(101) ديوان الحماسة: 1/182 .

(102) ديوان طرفة بن العبد، 64 .

(103) يُنظر : منهج السالك: 2/50 .

(104)ديوان امرئ القيس ، 1/75 .

(105) يُنظر : منهج السالك: 3/7 .

(106)ديوان امرِئ القيس ، 1/143 .

(107) يُنظر : منهج السالك: 3/7 .

(108) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، 1221 .

(109) يُنظر : منهج السالك: 3/46 ، ثم ذكر أبو حيان أن هذا قد تُؤُول على أن الشاعر ظن أن الفستق من البقول فغلط في ذلك.

(110) ولم يعرف قائله.

(111) يُنظر : منهج السالك: 2/345 .

(112) منهج السالك: 2/345 .

(113) لم اعثر على قائله بهذه الرواية: وللفرزدق بيت يشبهه : (من البسيط)

إلا قريشا فإن الله فضلها ... على البرية بالإسلام والخير

(114) يُنظر : منهج السالك: 2/256، وشرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، 5/2204 .